تمهيد:

تكتسب السياسة الخارجية أهمية كبيرة في حقل العلاقات الدولية، باعتبارها ناتجة عن تفاعل السياسات الخارجية للدول-حسب المنظور الواقعي- ومدى تأثرها بمحيطها الدولي. وعليه فان دراسة السياسة الخارجية لدولة ما تسهل علينا فهم وتحليل سلوكها الخارجي، وهنا لابد من التفرقة بين عنصرين أساسيين عند الخوض في الدراسة؛ وهما الأهداف المعلنة للسياسة الخارجية، والأهداف غير المعلنة التي يعكسها سلوكها الخارجي تجاه بعض القضايا، ففي كثير من الأحيان لا تتفق السياسة الخارجية مع أهدافها الواضحة المعلنة، لذلك فان عملية صنع القرار الخارجي مهمة جداً لإزالة هذا الغموض[1].

وتحكم السياسة الخارجية عدة محددات داخلية وأخرى خارجية، وهو ما يؤكده "سنايدر" من خلال الإطار النظري الذي حدد فيه عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، وركز في تحليله على تشخيص الدولة بمعنى دراستها من خلال أشخاص معينين واعتبارهم احد أطراف النظام الدولي، حيث أكد أن السلوك الخارجي هو محصلة لعملية تفاعلية بين مجموعة من المحددات المتمثلة في المحددات الداخلية تتعلق بالبيئة الداخلية للدولة، والتي تشمل بدورها الموقع الجغرافي الذي يحدد أهمية الدولة، الثقافة، والرأي العام، طبيعة النظام السياسي، درجة التنمية الاقتصادية التي تعطي للدولة قوة. كما تلعب المحددات السيكولوجية والمجتمعية والسياسية الدور الهام في توجيه السياسة الخارجية وفقاً لأطر فكرية أو إيديولوجية وحتى ثقافية وتاريخية. أما المحددات الخارجية فهي في الأساس تتمحور حول النسق الدولي من خلال تعدد الوحدات الدولية[2].

فالدور الإقليمي في السياسة الخارجية مرهون بتصور صانع القرار في الوحدة الدولية، كما تهدف كذلك السياسة الخارجية للدول الإقليمية إلى تفعيل دورها الإقليمي في المناطق الإستراتيجية، لتكريس وتوسيع نفوذها في تلك المناطق، وهذا لا يتأتى إلا بتوفير محددات سياسية، ثقافية واجتماعية، واقتصادية. وعليه فستقوم دراستنا في هذا الفصل التطرق إلى أهمية منطقة الخليج العربي كمبحث أول، ثم يتناول في المبحثين التاليين محددات الدور ودوافع كل من تركيا وإيران في بسط النفوذ في منطقة الخليج العربي.

[1]- ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985، ص 195-196.

[2]- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998، ص 105.

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

تتمتع منطقة الخليج في العصور الحديثة بأهمية كبيرة، والمستمدة من حقائقها الجغرافية وإمكانياتها الاقتصادية، فضلاً عن التنافس السياسي والعسكري الذي يتصاعد حولها، ويتضح من ذلك أن دراسة **الجغرافيا السياسية*** تهدف من وراء هذا التحدي أو الوصف، إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي لأنه يعطي للدولة شخصية خاصة، ويوجه سياستها باتجاهات معينة، ويؤثر في قوتها وفي الكيفية التي يكون عليها مصالحها الحيوية، وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الإقليمي والدولية[1].

ووفقاً لذلك يطرح تصور مفاده أن الخليج العربي من ناحية الجغرافية السياسية أكثر اتساعاً من الخليج العربي من ناحية الجغرافيا الطبيعية، كما اعتبرت منطقة الخليج العربي ركيزةً و مفصلاً استراتيجياً في علاقات الصراع بين الشرق و الغرب، فهي مركز لخمس دوائر متّصل بعضها مع بعض، وهي: الجزيرة العربية، و المشرق العربي، و الوطن العربي، و الشرق الأوسط، والمحيط الهندي. كما أنها تقع على محور طرق المواصلات البحرية و الجوية بين أوروبا و الشرق الأوسط و غرب آسيا و جنوب شرق آسيا[2].

إن الموقع الجغرافي و الإستراتيجي المتميز لمنطقة الخليج العربي و ما تحويه من ثروات نفطية حباها الله بها جعلا هذه المنطقة مطمعاً للعديد من القوى الطامعة في الثروة الاقتصادية و الموقع الإستراتيجي، وصارت المنطقة محورا تدور حوله الكثير من الأحداث العالمية. فمنطقة الخليج تتميز من الناحية الإستراتيجية بكونها تتوسط العالم القديم، وتمر بها أشهر الطرق التجارية التي تربط أوروبا بالشرقين الأدنى و الأقصى، ويكتنز في جوفها اكبر نسبة احتياطي من النفط العالمي. كل ذلك دفع القوى الكبرى إلى التنافس على هذه المنطقة[3].

---

* **الجغرافيا السياسية:** هي العلم الذي يبحث في تأثير الجغرافيا على السياسة، أي الطريقة التي تؤثر بها المساحة والتضاريس و المناخ على أحوال الدول و الناس.

[1]- بيار رينوفان، وجون باتيت دوروز، **مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية**، ترجمة فايز نقاش، بيروت: منشورات عويدات، 1989، ص 28.

[2]- ظافر محمد العجمي، **أمن الخليج العربي: تطوره و إشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية و الأمنية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006، ص49.

[3]- منصور حسن العتيبي، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي1979- 2000**، دبي- الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2008، ص 43.

المطلب الأول: موقع منطقة الخليج العربي

خريطة (01) : دول الخليج العربي :



Source: Central Asia and the New Great Game. On: 10/10/2011.

http://chinaconfidential.blogspot.com/2010/11/central-asia-and-new-great-game.html.

يتصف الخليج العربي بخصائص تكاد تكون منفردة من حيث الاعتبارات الجغرافية وأهميتها في ظل عالم تتحكم فيه معالم الصراع ودوافع السيطرة، فالخليج العربي جزء من المحيط الهندي، يقع جغرافياً بين شبه الجزيرة العربية و إيران شرقاً ومضيق هرمز وخليج عُمان جنوباً والعراق شمالاً[1].

يقع الخليج العربي في جنوب غرب قارة آسيا، على شكل ذراع مائي يتصل طرفها الجنوبي بخليج عُمان، فالبحر العربي، فالمحيط الهندي. وينحصر بين خطي عرض 24- 30° شمالاً، وخطي طول 48-57°شرقا[2]. ويظهر هذا الموقع أن للخليج العربي قوة جيواستراتيجية كبيرة، كونه احد العناصر الرئيسية في

[1]- صبري فارس الهايتي، **الخليج العربي في دراسة الجغرافيا السياسية**، بغداد، دار الحرية للطباعة: سنة 1979، ص 9-10.

[2] - منصور الحسن العتيبي، المرجع السابق الذكر، ص 44.

التوازن الاستراتيجي الدولي منذ سنين طويلة. ويعد الخليج العربي حالياً من الخلجان الدولية تضم منطقة الخليج العربي كل من (البحرين، الكويت، الإمارات، عمان، قطر والسعودية)، إضافة إلى كل من إيران والعراق[1].

الخليج العربي أي الساحل الشرقي لجزيرة العرب من قسم جنوبي يعرف بخليج عُمان حيث مسقط، ويمتد هذا الجزء شمالاً فيتشكل على ساحله قواعد لقبائل عربية تتقارب في الأنساب وتتشابه في الأصول وتتماثل في طرق العيش و الإدارة والسياسة التي أصبحت بعد ذلك دول سواء مشيخات أو إمارات أو ممالك أو سلطنات. أما جغرافية الخليج العربي وبشكل عام فإنه يمتد ب 250000 كم، وبطول 800 كم وعرض لا يتجاوز 470 كم،أما عمقه فيتراوح بين 30 و 100 متر، وكجزء من جغرافيته تنتشر في منطقة الخليج العربي أعداد من الجزر تقدر ب 130 جزيرة. أما مساحة دول مجلس التعاون الخليجي فتبلغ نحو مليونين ونحو نصف المليون كم2 أي 2469793 كم2، ويبلغ عدد سكان دول المجلس نحو 31 مليون نسمة و تحديداً 30751000. فدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة تعد من اكبر المساحات العربية وأكثرها غنى وأقلها سكاناً[2].

إضافة إلى إشراف إيران على سواحل الخليج العربي و بحر عُمان، فإنها تتميز بموقع استراتيجي أتاح لها حدوداً مشتركة مع الاتحاد السوفيتي السابق، كما إن وجود حدود مباشرة بين إيران و عدد من الدول الخليجية، و في ظل غياب علاقات الود و التفاهم، يكسب العلاقات بينها و بين تلك الدول طابعاً صراعياً، و يجعل من إيران عامل تهديد امني، خصوصاً بعد احتلالها جزر الإمارات الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى، وجزيرة أبو موسى)، وقيام الثورة الإسلامية وما طرحته من شعارات خاصة بعدم استقلال بعض الدول الخليجية[3].

[1]- ظافر محمد العجمي، المرجع السابق الذكر، ص 47.

2- نوار محمد ربيع الخيري، مجلس التعاون الخليجي و الاتحاد الأوروبي مسار العلاقات و حدود مجالات التعاون، **دراسات دولية**، العدد 40، ص 36.

[3]- منصور حسن العتيبي، المرجع السابق الذكر، ص44.

ويوضح الجدول التالي القدرات و **الإمكانيات الجغرافية لدول الخليج العربي** متضمناً المساحة و طول الساحل لكل منها في الخليج العربي.

الجدول رقم (01): الإمكانيات الجغرافية لدول الخليج العربي.

الدولة	طول الساحل على الخليج العربي (كم)	نسبة الساحل %	طول	المساحة كم2	نسبة المساحة %
الإمارات	**800**	**24**		**77 ألفا**	**1,7**
البحرين	**120**	**4**		**600**	**0,1**
العراق	**15**	**0,4**		**450 ألفا**	**10**
عُمان	**90**	**2,6**		**300 ألف**	**6**
الكويت	**200**	**6**		**17 ألفا**	**0,3**
قطر	**380**	**11**		**11 ألفا**	**0,2**
السعودية	**550**	**16**		**2,2 مليون**	**49**
إيران	**1200**	**36**		**1,6 مليون**	**35**
الإجمالي	3355	100		4,47 مليون	100

المصدر :عبد الخالق عبد الله، **"النظام الإقليمي الخليجي"**، السياسة الدولية، العدد (114 تشرين الأول/أكتوبر 1993)، ص23 .

وفي ما سبق نجد انه بالإضافة إلى أهمية موقع هذه المنطقة، فقد عُرف الخليج العربي باسم البحر الأرثيري (ERYTHRAEN SEA) وتعني البحر الأحمر، ثم عرفه قدماء أهل العراق من الأشوريين والبابليين باسم البحر الجنوبي أو البحر الأسفل. وكانت تسمية الخليج العربي ترد على لسان المؤرخين أو هذا ما يؤكد هيمنة العرب على الخليج منذ القدم، فالوجود العربي على الساحل الشرقي للخليج مثبت تاريخياً منذ أكثر من ثلاث آلاف سنة، حيث استقرت القبائل العربية على جانبي الخليج في موانئه وكونت بذلك أغلبية سكان تلك السواحل لكونهم بحارة الخليج والمحيط الهندي بينما نجد العكس بالنسبة للوجود الفارسي، فهو وجود لا يعود لأكثر من الدولة الصفوية أي منذ نحو خمسة قرون، فهم منعزلون عن سواحل الخليج. ويذكر الرحالة الدانمركي **"كارستن ينبور"** الذي زار الخليج العربي عام 1965م **"انه من الخطأ تسمية**

الخليج بالخليج الفارسي لان العرب يحتلون الخليج بشاطئيه الغربي و الشرقي". ويؤكد المؤرخ (**ارنولد ويسلون**) على أن السيطرة الفعلية للحكومة الفارسية لم تكن موجودة على السواحل الشرقية، بل كان النفوذ للعرب منذ عهد سابور الثاني في القرن الرابع للميلاد واستمر كذلك بعد قيام الدولة الإسلامية وحتى فترة متقدمة من الوقت الحاضر و هكذا يتبين خطأ تسمية الخليج بالفارسي[1].

والمؤكد أن الإسكندر الأكبر الذي كان يطمح إلى أن يحمل لقب "**ملك العالم**" هو أول من أطلق عليه تسمية الخليج الفارسي، حيث أرسل الأميرال المقدوني في رحلته إلى المحيط الهندي بحثاً عن الاكتشافات الجغرافية، لم يتعرف في رحلته هذه إلاّ على الساحل الشرقي للخليج و الذي كانت تسكنه قبائل فارسية أي المعروف بالساحل الفارسي. وظل الساحل العربي مجهولاً لديه. مما دعا الإسكندر الأكبر إلى أن يطلق على الخليج تسمية الخليج الفارسي[2].

ولقد تأكدت هيمنة العرب لمنطقة الخليج منذ القرن السابع إلى القرن السادس عشر، حيث كان مضيق هرمز من أهم المعابر في تجارتهم مع الهند، لكن هذه السيطرة تحطمت مع احتلال البرتغاليين لمضيق هرمز ومنطقة البحرين سنة 1515، و قد دامت هذه السيطرة مدة قرن، عوضها الوجود الهولندي في القرن السابع عشر بداية من سنة 1623م في مضيق هرمز إلى غاية 1750-1760م، أين جاء دور بريطانيا التي فرضت هيمنتها على الخليج العربي واستمر هذا التواجد حتى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.[3]

وهذا التراجع في دور بريطانيا كان نتيجة لاستقلال العديد من مستعمراتها و على الأخص شبه الجزيرة الهندية الباكستانية عام 1947، التي كانت تمتص خيراتها و تعتبرها السوق الواسعة لتصدير منتوجاتها الصناعية واستغلال مواردها الأولية، ولهذا فإن مصطلح الخليج العربي جاء لاعتبارات تاريخية وهي أسبقية القبائل العربية على التواجد في المنطقة، وتكوينها لأغلبية سكان الخليج العربي ولتواجد دراسات تاريخية تؤكد هذه الحقيقة بالرغم من وجود دراسات أخرى اغلبها غربية تؤكد تسمية الخليج الفارسي،

[1]- صبري فارس الهايتي، المرجع السابق الذكر، ص 10،9.
[2]- قدري قلطجي، **الخليج العربي**، دار الكاتب العربي: سنة 1965، ص 25.
[3] -Moune (Michel) **Dictionnaire Encyclopédique d'histoire,** Bordas,3 paris : Tome 6, Année 1989. P3614.

مدّعمة بذلك المؤلفات الإيرانية التي تحاول التأكيد على أسبقية الوجود الفارسي في المنطقة و على أحقية تسمية الخليج بالخليج الفارسي والتي تحاول من خلالها فرض هيمنتها على الخليج العربي[1].

وبالتالي أحقية تسمية المنطقة بالخليج العربي نتيجة التفوق العددي ويمكن التأكيد أيضا من جهة أخرى على تسمية الخليج العربي بقياس الشواطئ التي تدخل في إطار سيادة الدول العربية مقارنة بالشواطئ التي تدخل تحت السيادة الإيرانية[2].

إن موقع الخليج العربي الإستراتيجي يمثل أحد العوامل التي أدت إلى تزايد أهمية الشرق الأوسط لكونه ممراً لجميع الطرق التي تربط بين الشرق والغرب والتي تمر من الخليج العربي وقناة السويس، وقد أصبح الخليج العربي بفضل موقعه محوراً أساسيا وهو بمثابة المجال الحيوي للمنطقة العربية، فلا يمكن ضمان أمن المنطقة العربية في ظل أي تحكم أجنبي على الخليج العربي، والسيطرة على هذا الموقع يعني السيطرة على الطرق الملاحية، فتعدد خلجانه تساعد السفن الغربية على المراوغة والاختفاء، كما تمثل مياهه الدافئة وشواطئه المحمية خير موقع لحماية السفن التجارية والحربية، ولهذا فهو قادر على حماية الغواصات النووية الحاملة للصواريخ العابرة للقارات التي تكون العنصر الأساسي في القتال المحتمل، و عليه فان الخليج العربي يعتبر البوابة إلى قلب الاتحاد السوفيتي. كما يساهم موقع منطقة الخليج الغربي في توفير الحماية و الدفاع عن غرب أوروبا عبر تطويق حلف الشمال الأطلسي عن طريق الزحف باتجاه المغرب الأقصى و تزداد أهمية الموقع الجيوبولتيكيا لارتباطه بالمحيط الهندي و امتداداته الطبيعية في الخليج العربي[3].

انطلاقاً من ذلك تتأكد الأبعاد الإستراتيجية لموقع الخليج العربي ليتجاوز كونه منطقة جغرافية مستقلة و أن الترابط الجيوبولتيكي مع غيره من الوحدات الجغرافية الأخرى استطاع أن يزيد من أهميته ليصبح نقطة حاسمة في ظل الصراع الدولي بكل ما يعنيه ذلك من قابلية و قدرة على التوظيف الاستراتيجي، فهو يتصف بخصائص فريدة من حيث الاعتبارات الجغرافية و أهميتها الإستراتيجية على الصعيد العالمي، فهذا الموقع الجغرافي المهم لا يمكن أن يعزل عن التأثيرات الخارجية على كافة الأصعدة السياسية و الاقتصادية والعسكرية، وتتجسد أهمية هذا الموقع في الاهتمام المتزايد للدول الكبرى لمحاولة

[1]- صبري فارس الهايتي، المرجع السابق الذكر، ص 48.
[2]- حامد ربيع، **الأبعاد الإستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول الخليج العربي**، دار النهضة العربية، 1983، ص 18.
[3]- قدري قلطجي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

السيطرة عليه لما يحتويه من موارد ساء كانت تلك الموارد اقتصادية متمثلة في النفط أو إستراتيجية نابعة من طبيعة الموقع المهم لهذا

الإقليم لامتلاكه مواقع إستراتيجية تبدأ من الخليج العربي عند مصب شط العرب ونهاية بخليج عُمان عند بحر العرب والمحيط الهندي حيث يمتلك مضايق مهمة لها دور فاعل في السياسة الدولية. وكذلك مجموعة من الممرات المائية التي تجعلها منطقة جيواستراتيجية في غاية الأهمية وهي على النحو التالي:

- البحر الأحمر: حيث يفصل قارتي آسيا وإفريقيا (بين السعودية و مصر)، يبلغ طول البحر الأحمر 2100 كم و مساحته 438 كم أما عمقه فيصل إلى 9850 قدماً.
- قناة السويس: تعتبر أهم ممر مائي في العالم حيث يربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر، ولا يمكن بأي حال من الأحوال إنكار الأهمية الإستراتيجية لهذه القناة خصوصا كممر استراتيجي بين أوروبا وآسيا، وازدادت هذه الأهمية باكتشاف النفط في المنطقة. ويبلغ طول قناة السويس 68161 متراً[1].
- باب المندب: يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي و الخليج العربي و القرن الإفريقي حيث تبلغ أهميته يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي عبر بحر العرب، و يربط الخليج العربي بالبحر الأحمر و منه إلى البحر المتوسط.
- ممر الخليج: يبلغ طوله 800 كم و عرضه 228، حيث عرف كممر استراتيجي هام تضاءلت أهميته بعد اكتشاف قناة السويس، لتعود من جديد بعد اكتشاف احتياطات النفط الضخمة في المنطقة. و يعتبر ممر الخليج المنفذ البحري الوحيد للدول العربية التالية: العراق، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، وهو الممر الإجباري الذي يجب أن تتجاوزه صادرات هذه البلدان من النفط و وارداتها من المواد الغذائية و الصناعية[2].
- مضيق هرمز: و هو ممر استراتجي، إذ زادت هذه البوابة الوحيدة للمنطقة من أهمية الخليج و جعلت المنطقة المحيطة بهرمز من أكثر مناطق العالم أهمية[3].

تكمن أهمية الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج في كونه تشكّل نتيجة للهزات الأرضية العنيفة التي حدثت، وقد أدت هذه الهزات إلى تقعر منطقة الخليج التي تفصل بين هضبتين كبيرتين، هما: الهضبة الإيرانية وهضبة

[1] - Mohammed ait chaalal, **pays producteurs de pétrole et compagnies Internationales**, Lausanne, Imprimerie la Concorde, 1977, p 7.

[2]- حمد سعيد الموعد، **امن الممرات المائية العربية**، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 32.
[3]- ظافر محمد العجمي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

الخليج العربي، وتجدر الإشارة أن مضيق هرمز قد تشكل بفعل عوامل النحت والتعرية التي أدت إلى صنع هذه الفتحة الأرضية، وبالتالي تدفق مياه المحيط الهندي، وتكوين ما يعرف حاليا بمياه الخليج العربي[1].

ومن خلال دراستنا للموقع الجغرافية لمنطقة الخليج العربي نرى بأن العامل الجغرافي يؤثر على المجتمع والاقتصاد والسياسة، حيث أن هذه الأهمية الإستراتيجية لموقع الخليج العربي، هي التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تستقطب هذه المنطقة وتبني على أساسها أمنها القومي. كما أدى كذلك إلى الاهتمام أكثر بالمنطقة التي تحتوي على اكبر احتياطي للنفط، وتوجهت بذلك الأنظار نحو الخليج العربي خاصة بعد الاكتشافات النفطية.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية و السياسية لمنطقة الخليج العربي

1- **الأهمية الاقتصادية:** إن الأهمية الاقتصادية للخليج العربي و خاصة اكتشاف النفط أعطت منطقة الخليج العربي تميزاً ذو أهمية دولية وعالمية لها، فهي إلى جانب كونها تتمتع بموقع استراتيجي وجيوسياسي حيوي وحساس بالنسبة للمنافذ المائية التي تتمتع كذلك بمقدرات اقتصادية ونفطية ومالية هائلة، حيث تعتبر المنطقة الأولى في العالم التي تشكل محور الاقتصاد العالمي باعتبارها نواة الإنتاج النفطي العالمي و مصدر قوة الحياة الصناعية.

والواقع انه حتى وقت ليس بالبعيد كانت النشاطات الاقتصادية في منطقة الخليج العربي متشابهة، فقد كانت مقتصرة على التجارة و صيد اللؤلؤ بالدرجة الأولى و الزراعة على نطاق محدود و قد تغيرت الحالة بعد اكتشاف النفط في الخليج ازدهرت المنطقة بشكل تدريجي و تحولت من الاعتماد على الصناعات و الحرف اليدوية و مردود مياه الخليج و الزراعة إلى الاعتماد على الوقود النفطي كمصدر رئيسي في الحياة الاقتصادية الخليجية[2]، لقد ازدادت كذلك أهمية الطريق الملاحي للخليج العربي بعد ظهور النفط نتيجة

لمرور الناقلات المحملة بالنفط المستورد من الخليج وبدا النفط يدخل كجزء مهم في اقتصاديات الخليج العربي بل أصبح يشكل العمود الفقري في الدخل القومي وتتوزع حقول النفط في دول الخليج العربي على

[1]- ياسر قطيشات، واقع الجغرافيا السياسية في الخليج العربي، **الحوار المتمدن**، العدد 3341، ص 2.
[2]- وضحه ذيبان غنام المطيري، **دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج 2003- 2011**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2010- 2011)، ص 18.

الساحل الغربي لدول الخليج أي في جنوب العراق، والكويت، المملكة العربية السعودية، والإمارات المتحدة، والبحرين وقطر، وينتج هذا الحوض نحو 13 مليون برميل يومياً أي ما يقارب 65% من إجمال النفط العربي[1].

فقد ساعد الموقع الجغرافي الهام للخليج العربي و مناطق إنتاج النفط به على تزايد الأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة، حيث تتمتع بثروة نفطية هائلة، فالأرض الخليجية تختزن أكثر من نصف الاحتياطي الثابت من النفط الموجود على الكرة الأرضية، و قد ساعد هذا العامل على تزايد أهمية الخليج فيها، مما يجعلها أهم إقليم نفطي في العالم ينتج سلعه إستراتيجية هامة بالنسبة لحركية النمو الاقتصادي العالمي. كما تبرز الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي من خلال:

أولا– احتياطي النفط في منطقة الخليج العربي:

يحتل الخليج العربي مركز الصدارة في العالم من حيث احتياطي النفطي الموجود في أراضيه، فقد بلغ الاحتياطي المؤكد في دول الخليج كاملة حوالي 517-791 مليون برميل في نهاية عام 2011(ما عدا البحرين)، أي ما يعادل 53.42% من احتياطي النفط العالمي الذي قدر بحوالي 1481.526 مليون برميل، حيث يوضح الجدول التالي احتياطي النفط المؤكد في دول الخليج العربي خلال سنوات (2007-2011):

[1]- عبد الأمير الحيالي، و فراس عبد الجبار، دول الخليج العربي في عصر ما بعد النفط (دراسة في الجغرافيا السياسية)، **مجلة ديالى**، العدد 33، 2009، ص 10.

الجدول رقم (02): الاحتياطي النفطي المؤكد لدول الخليج العربي (2007- 2011) الوحدة: مليار برميل

	2007	2008	2009	2010	2011	التغيير% 2011-2010
إيران	163.15	137.62	137.01	151.17	154.58	**2.3**
العراق	115	115	115	143.1	141.35	**-1.2**
الكويت	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5	**15**
سلطنة عمان	5.572	5.572	505	5.5	5.5	/
قطر	25.09	25.405	25.382	25.382	25.382	/
العربية السعودية	264.209	264.03	264.516	264.56	265.405	**0.3**
الإمارات العربية المتحدة	94.8	97.8	97.8	97.8	97.8	/
المجموع	**791.517**					

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات منظمة الأوبك (Annual Statistical Buulletin 2012).

نلاحظ من هذا الجدول أنّ المملكة العربية السعودية تأتي في المرتبة الأولى بين دول الخليج العربي من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد بحوالي 265.405 مليار برميل سنة 2011م، ويشكل احتياطها المؤكد نسبة 17.91% من احتياطي العالم، وتأتي في المرتبة الثانية إيران ثم العراق. إن نفط المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى نفط دول الخليج العربي الأخرى يضع هذه الدول في مركز "القيادة العالمية" وهو الذي سيلعب الدور الأهم في الإيفاء بحاجات العالم لمدة قرن كامل من الزمن، وستكون خلاصة هذه الدول الممول الرئيسي للزيادة في الطلب العالمي على النفط[1].

ثانياً- إنتاج النفط في منطقة الخليج العربي:

تعتبر منطقة الخليج العربي من أهم المناطق في العالم إنتاجا للنفط، و يرجع سبب ذلك إلى ضخامة احتياطاتها النفطية و غزارة آبارها و سهولة استخراج النفط منها.

[1]- حافظ برجاس، **الصراع على النفط العربي**، بيسان للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 2002، ص 171.

بالإضافة إلى قرب الآبار من السطح وكون النفط يستخرج من مناطق جرداء و شبه جرداء وقريبة من البحار مما يسهل كذلك عملية الاستغلال و التصدير.

لقد بدأ إنتاج النفط في هذه المنطقة مع بداية القرن العشرين، غير أن مساهمته في الإنتاج العالمي لم يظهر إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تزايد إنتاج النفط في دول الخليج العربي بشكل سريع خلال الستينيات، حيث وصلت نسبته إلى حوالي ثلث الإنتاج العالمي، واستمر الإنتاج بالارتفاع نتيجة انخفاض سعر النفط العربي بصفة عامة و تزايد الطلب عليه من قبل الدول الصناعية، إلى أن تراوحت معدلات إنتاجه خلال سنوات 1970-1979 مابين (30-35%)، من مجموع إنتاج العالم من النفط الخام[1].

2- أما سياسيا: قد ظلت المنطقة على حالها كإحدى بؤر الصراع الدولي و محط أنظار الدول الكبرى ومع تصاعد حدة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، تمكنت الولايات المتحدة من النفاذ إلى المنطقة و التي حلت محل بريطانيا في ضوء ما يسمى بسياسة ملء الفراغ و كانت سياسة المعسكر الغربي في ذلك الوقت تتلخص في الحفاظ على امن المنطقة، و ضمان استمرار تدفق النفط في العالم و منع الاتحاد السوفيتي من الوصول إلى آبار النفط الخليجية و ذلك انطلاقاً من واقع أن من يسيطر على المنطقة يسيطر على مفتاح القوة في العالم، حيث اعتمدت الولايات المتحدة ما عرف بمبدأ نيكسون أو إستراتيجية الدعاميتين المتمثلة في الاعتماد على إيران و السعودية في دعم السياسة الأمريكية أي أن الولايات المتحدة كانت ترغب بإدارة الأمور بصورة غير مباشرة إلا أن التغيرات التي حدثت في إيران عام 1979م أدت إلى تغير في السياسة الأمريكية.

إلا أن تسارع الأحداث في المنطقة في العقدين الأخيرين و بروز العراق كقوة إقليمية بعد انتهاء الحرب العراقية- الإيرانية (1980- 1988) و الاجتياح العراقي للكويت واندلاع حرب الخليج الأولى وحرب احتلال العراق لعام 2003م، كشف من الوجود العسكري الأمريكي و تدخله المباشر في المنطقة، واتضح من خلال ذلك تغير السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج، إذ أصبحت الإدارة الأمريكية تنظر إلى الخليج كجزء من الأمن القومي الأمريكي و ليس حلقة من حلقات الصراع الدولي[2].

[1]- حافظ برجاس، المرجع السابق الذكر، ص 168.
[2]- عبد الامير الحيالي و فراس عبد الجبار، المرجع السابق الذكر، ص 14.

وبالتالي فان الأزمات التي مرت بها المنطقة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين أظهرت الضعف الواضح لدول الخليج العربي في سياستها الدفاعية واعتمادها الكامل على الحماية الأجنبية وفي الحقيقة فان دول الخليج العربي اعتمدت على مفهوم استراتيجي يستند على أن امن المنطقة لاينبغي له ان يعتمد بشكل رئيسي على القدرات الذاتية لهذه الدول بل يجب أن يعتمد على مجموعة من العوامل الخارجية التي تقع خارج سيطرة وقدرات دول المنطقة لذلك أصبح الأمن في الخليج رهين لحسابات إقليمية ودولية.[1]

[1]- عبد الامير الحيالي وفراس عبد الجبار، المرجع السابق الذكر، ص 17.

المبحث الثاني: محددات الدور الإقليمي لكل من تركيا و إيران في منطقة الخليج العربي

لقد اعتمدت السياسة الخارجية الإيرانية على المرتكزات الأربعة (المرتكز الجغرافي، التاريخي، الديمغرافي، والمرتكز العقائدي)، والتي اتخذتها أساساً ومنطلقاً لتصدير الثورة "والتي تعني التوسع وبسط النفوذ الإيراني" ليس في منطقة الخليج العربي وحسب، بل وفي عموم منطقة الشرق الأوسط[1]، تعتبر السياسة الخارجية الإيرانية منذ انتصار الثورة الإسلامية 1979، بمثابة فترة إعادة بناء السياسة الإيرانية، حيث عرفت السياسة الخارجية لإيران تغيرا جذريا قائما على أساس متغيرات إستراتيجية لم يعرفها الحكم الإيراني السابق، وربما لم تجتمع في أي نظام آخر في المنطقة نفسها وهي:[2]

أولا: تأسيس نظام إسلامي عقب انتصار الثورة الإسلامية 1979 جاءت به ثورة شعبية أين تم تقديم هذا النظام كنموذج متفرد يختلف عن باقي نماذج الحكم الإسلامية الشرقية والغربية.

ثانيا: موقف النظام الجديد من إسرائيل واعتبارها "غدة سرطانية" يجب إزالتها ولا يجوز الاعتراف بوجودها.

ثالثا: موقف النظام من الولايات المتحدة الأمريكية ونعتها "بالشيطان الأكبر"، والتحريض المباشر ضد سياستها.

وبالتالي فان التغير في السياسة الخارجية هو امتداد للتغير الجذري في طبيعة النخبة السياسية الحاكمة والتوجهات السياسية الكبرى للنظام، وهذا ما عرفته السياسة الخارجية الإيرانية بعد ثورة 1979. والحال نفسه بالنسبة لتركيا؛ أين عرفت دبلوماسيتها بعد نهاية الحرب الباردة نشاطا إقليميا بارز خاصة في منطقة الشرق الأوسط؛ وذلك من خلال تبني سياسة خارجية قائمة على مبدأ الانفتاح على جميع دول الجوار الإقليمي. وهذا ما يعكس تغيرا صريحا لسياساتها القديمة ذات التوجه الواحد (الغربي) حيث انحصرت اهتماماتها الإستراتيجية في إطار التفاعل داخل حلف الشمال الأطلسي، والعمل الدءوب من الانضمام للاتحاد الأوروبي.

---

[1]- عبد الله فهد النفيسي، المرجع السابق الذكر، ص 48.

[2]- طلال عتريسي، **الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**، بيروت: دار الساقي، ط1، 2002، ص 20.

وبالتالي فان إدراك السلوك الخارجي لكل من تركيا وإيران يقتضي اختبار العوامل التي تؤثر في عملية صنع القرار الخارجي، والتي صنفها أصحاب نظرية صنع القرار ضمن عوامل البيئة الداخلية، البيئة الخارجية، البيئة السيكولوجية (النفسية). وتعد محددات السياسة الخارجية هي الإطار العام والتفصيلي لعلاقاتهما مع الدول الأخرى[1].

المطلب الأول: المحددات الجغرافية والديموغرافية

1- **المحددات الجغرافية:** تشمل المحددات الجغرافية لقوة الدولة الموقع الجغرافي، طبوغرافية الدولة، شساعة أو ضيق مساحتها، عدد سكانها، وفرة الموارد الأولية، خصوبة الأراضي الزراعية.

لا شك أن للعامل الجغرافي تأثيرا مباشراً أو غير مباشر على السياسة الخارجية؛ إذ يكمن تأثيره في غير المباشر في تحديده لعناصر قوة الدولة ومدى قدرتها على تنفيذ سياستها الخارجية. أما التأثير المباشر فيتمثل في نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة في صياغة سياستها الخارجية. ويذهب "راتزل" Ratzel إلى اعتبار أن الجغرافيا هي الحقيقة الأساسية التي تحدد سياسات الدول.

يعد الموقع الجغرافي من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في قوة الدولة ورسم سياستها الخارجية والداخلية وطبيعة سلوكها، وتكمن الأهمية الجيوبوليتيكية لموقع الدولة فيما يمنحه في ظروف معينة تستطيع الدولة أن تستثمرها لصالحها وفق القدرات البشرية المتاحة[2]. كما أكد "موسوليني" على العامل الجغرافي، عندما ألقى خطبته عام 1924م، والتي جاء فيها: "ما كانت السياسة الخارجية أمراً مبتكراً، ولكنها خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية"[3].

أ- **بالنسبة لتركيا:** وقد لعب الموقع الجيو-سياسي دورا بارزا، كمدخل من مداخل السياسة الخارجية التركية، ومحددا هاما لسلوكها الخارجي، حيث تتحدد الأهمية الإستراتيجية لتركيا في اغلب جوانبها، بالموقع الجغرافي المتميز الذي تشغله، وما ينطوي عليه ذلك التميز من مضامين سياسية، اقتصادية، اجتماعية وعسكرية.

---

[1]- محمد السيد سليم، المرجع السابق الذكر، ص 150.

[2]- إياد عايد والي البديري، الدور الاستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي (دراسة جيوبوليتيكية)، **مجلة القادسية للعلوم الإنسانية**، المجلد 11، العدد 3، 2008، ص 244.

[3]- احمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية**، بغداد: دار الحرية للطباعة، 1975، ص 13.

تبلغ مساحة تركيا حوالي 780.567 كم² منها 24.000 كم² في أوروبا، و 756.567 كم² في آسيا، ويبلغ طول حدودها 2753 كم، منها 877 مع سوريا و 610كم مع روسيا، و 269كم مع بلغاريا، و 330كم مع العراق، و 454كم مع إيران ويبلغ طول سواحلها 8333كم على البحر الأسود، 1577كم على البحر الأبيض المتوسط و 2705كم على بحر ايجة و 172كم على الدردنيل، 90كم على البوسفور، و 927كم على بحر مرمره[1].

وبالتالي فان الموقع الجغرافي لتركيا أتاح الفرصة للنخب الحاكمة في استغلاله لصالح تأديتها دورا إقليميا رائدا في القضايا ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة لها، معتمدة على ما تملكه من مزايا جيو_سياسية وجيو_ستراتيجية لتحقيق انفتاح إقليمي، إضافة لقربها من أهم مصادر الموارد الطاقوية في العالم؛ خاصة الشرق الأوسط وبحر قزوين[2].

كما نجد أيضا أن الدولة التركية قد منحها موقعها المتميز والحيوي فرص الإطلالة على نقاط الفعل الدولي والتأثير فيها، فبإشرافها على مضيقي البوسفور والدردنيل، فهي تسيطر على الممر الملاحي للسفن بين البحرين الأسود والمتوسط، والمنفذ الوحيد لسفن كل من بلغاريا، رومانيا وروسيا نحو الموانئ العالمية[3].

ولذلك لعب الموقع الجغرافي الدور الأكبر في دخول تركيا إلى حلف الناتو فشكلت بالتالي جبهته الجنوبية الشرقية، واستطاع الحلف عن طريق موقعها الجغرافي الضغط على الاتحاد السوفيتي سابقا، وموازنة نفوذه في القوقاز، فبالإضافة إلى العوامل الجغرافية خصها التاريخ بروابط مع دول جوارها في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز، مما يضفي أهمية مضاعفة على مميزاتها الإستراتيجية.

ب- بالنسبة لإيران: فالموقع الجيوبوليتيكي لإيران يمتد بحدوده من العراق وتركيا، وأفغانستان وباكستان، إلى بحر قزوين والخليج العربي.بمساحة تقدر ب 1.648.195كم²، وهي تقع في قلب

[1]- إيمان دني، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014، ص 78.

[2]- مصطفى اللباد، **الدور الإقليمي التركي**، جريدة النهار، 30نوفمبر 2009، من موقع:

http://www.annidaa.org/modules/news/article.php?storyd

[3] - Pascal Boniface, **Atlas des Relations International,** paris : Dunod, 1993, p 383.

منطقة الشرق الأوسط على طريق الحرير، وفي ملتقى تبادل السلع بين شرق القارة الآسيوية وغربها، وبين شمال شرق الأوسط ومركز دول آسيا الوسطى وما وراء القوقاز[1].

ت- وتعتبر المداخل المائية من أهم الحدود الإستراتيجية لإيران، وهذا ما أكده "علي اكبر ولايتي" حينما كان يشغل منصب وزير خارجية في تصريح له "إن ساحلنا الجنوبي ومضيق هرمز وعجمان هي حدودنا الإستراتيجية الأكثر أهمية"[2].

فقد اكتسب موقع إيران أهمية إستراتيجية كبيرة بسبب إطلالته وإشرافه على "مضيق هرمز" وسيطرته على بعض الجزر الموجودة فيه، إذ يعد هذا المضيق من أهم المعابر المائية العالمية. حيث يعبر خلاله أكثر من 100 سفينة يوميا، وهو ما يزيد من قوة إيران. فالدولة التي تشرف على هذا المضيق تستطيع أن تتحكم في الحياة السياسية والعسكرية والتجارية الداخلية والخارجية من الخليج العربي[3].

ويمتاز موقع إيران الجغرافي، بأنه من المواقع المفتوحة نحو الخارج، إذ تمتلك إيران سواحل بحرية طويلة موزعة على أكثر من منفذ بحري، وتعد هذه السواحل نافذة إيران الرئيسية على العالم الخارجي، إذ تسيطر إيران من خلالها على ممرات مائية هامة وحيوية. وقد كانت لهذه المنافذ البحرية تأثيرات كبيرة على طبيعة العلاقات الإيرانية مع العالم الخارجي، ولا سيما دول الخليج العربي كما شجعها هذا الموقع على الاتصال المباشر مع البحار المفتوحة، وخصوصاً من جهة الجنوب، وأضاف إلى إيران قوة بحرية من خلال بناء القواعد العسكرية على تلك السواحل ولاسيما سواحل الخليج العربي[4].

فالجوار للدولتين (بطول 454كم) يفرض في الحالة الطبيعية علاقات سياسية واقتصادية متميزة بينهما، كما أن التنوع الطبيعي الذي تتميز به الدولتان الناتج عن شساعة المساحة وموقعها الحيوي، يجعل منهما دولتان إقليميتان من حيث التأثير في البيئة الإقليمية، خاصة الجوارية منها، وهو ما تعكسه علاقة الدولتين وتداعياتهما على المنطقة العربية.

---

[1]- طلال عتريسي، المرجع السابق الذكر، ص 19.

[2]- عبد المنعم سعيد، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987، ص 16.

[3]- عدنان كاظم جبار الشيباني، **الأهمية الإستراتيجية لموقع إيران الجغرافي**، من موقع:

http://www.4geography.com/vb/t558.html

[4]- عبد الله فهد النفيسي، **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية**، المرجع السابق الذكر، ص 45.

2- المحددات الديموغرافية:

أ- **بالنسبة لتركيا:** يشكل الثقل الديموغرافي احد أهم المتغيرات الثابتة في عناصر القوة الكامنة أو المحتملة لكل دولة، والكتلة البشرية بقدرتها المتنامية في تركيا، تشغل حيزها الكامل كمقوم من مقومات الأهمية الإستراتيجية للدولة. إذ يقدر عدد سكان تركيا بحوالي 72 مليون نسمة حسب إحصائيات 2009. وتعتبر التركيبة السكانية معقدة ومختلفة الأعراق، ويرجع أسباب تشكلها إلى عهد الدولة العثمانية، حيث كانت مناطق النفوذ تشمل أراضي واسعة من آسيا، أوروبا وإفريقيا، ويشكل الأتراك اكبر تشكيلة عرقية للسكان بنسبة 66%، إضافة إلى العرقيات الأخرى (الأكراد 30%، الزازا 2%، العرب 1%، الجورجيون 5%) ويتحدث نسبة 77% من سكان البلاد اللغة التركية باعتبارها اللغة الرسمية، بالإضافة إلى اللغة الكردية بنسبة 20%، ويتكلم 2% اللغة العربية.

وباستقرار لهذه الأرقام، نلاحظ أن تركيا قد عرفت معدلات نمو بشري كبير تصل إلى 4.1% سنويا، وهي نسبة كبيرة كان لها الأثر البالغ في رسم تركيا لخططها الإستراتيجية الملبية لدورها السياسي، العسكري والاقتصادي، حيث منح الثقل السكاني لتركيا القدرة على تلبية حاجتها للأيدي العاملة، وصلت نسبتها إلى 53% من إجمالي السكان في تركيا[1].

تشكل تركيا من ناحية التعدد العرقي والمجتمعي صورة مصغرة عن السلطنة العثمانية، إلا أن معاهدة لوزان 1923م اعترفت للأقليات في الحياة السياسية التركية، بمواقع لا تتناسب مع ثقلها السكاني[2].

ب- **بالنسبة لايران:** كما نجد أن عدد السكان في إيران يقدر بحوالي 78 مليون نسمة حسب إحصائيات 2012، إضافة إلى أنها تحوي عدة إثنيات وقوميات حيث تتكون الجمهورية الإيرانية من عدة أعراق، وتختلف الإحصائيات التي تقدر كل عرق حسب قربها من الحكومة وبعدها عنها، وآخر الإحصائيات الرسمية تقدر السكان حسب النسب التالية:

الفرس 50%، الآذريون الترك 23%، الأكراد 11%، العرب 5%، البلوش 3%، التركمان 3%.[3]

---

[1] - **Encyclopédia Universalis,** chiffres du monde, 1998, Paris : 1998.

[2]- محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات**، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، د. ت. ن، ص 198.

[3]- عبد الله فهد النفيسي، المرجع السابق الذكر، ص 55.

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية والعسكرية

1- المحددات الاقتصادية:

يعتبر المتغير الاقتصادي من بين العناصر الأكثر تأثيرا في صنع القرار الخارجي لكل من إيران وتركيا، ويرجع ذلك لما يمثله من أهمية بالنسبة للدولة، وازدادت أهميته في العالم ما بعد الحرب الباردة مع انتشار أفكار الاعتماد المتبادل والتكامل والانفتاح الاقتصادي. في هذا المبحث سنتناول مقومات القوة الاقتصادية لكل من تركيا وإيران، ومحاولة معرفة المكانة الاقتصادية لكلا الدولتين.

أ- مقومات القوة الاقتصادية لتركيا:

يتسم الاقتصاد التركي بكل سمات الاقتصاد الإقليمي، ويعتبر من أكثر الاقتصاديات العالمية حيوية، إذ يحتل المرتبة السادسة عشرة بين الدول ذات الاقتصاد الأقوى على مستوى العالم وذلك في غضون ثماني سنوات. كما تضاعف مؤشر دخل الفرد في تركيا، فقد كان في عام 2002م يقدر بمبلغ 3500 دولار أمريكي لكنه من خلال السياسة الاقتصادية الحكيمة وبقيادة حزب العدالة والتنمية قفز دخل الفرد عام 2010م إلى أزيد من 10000 دولار أمريكي.[1]

وعلى الرغم من أن الجمهورية التركية، قد سعت ومنذ تأسيسها إلى اكتساب أسباب القوة، بما فيها القوة الاقتصادية. إلا أن نظام التخطيط المركزي الذي انتهجته، وساد خلال الستينيات و السبعينيات، بما يمنحه للدولة من حق في التدخل والسيطرة على الشؤون الاقتصادية، قد عرقل هذا المسعى. مما استدعى تركيا أن تسلك منحى إيران في تحقيق التنمية الاقتصادية مستعينة بمواردها الاقتصادية المتواضعة، حيث قامت تركيا بإصلاحات اقتصادية وهيكلية شرع بها في الثمانينيات على يد حكومة **"تورغت اوزال"**، وهدفها وضع حد لتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، والتركيز على قوى السوق، مع تشجيع القطاع الخاص، وتحرير أسعار الصرف والفائدة، والوضع المالي العام، بالإضافة إلى إتباع سياسة مرونة معدل التبادل، ليبرالية نظام الاستيراد، التركيز على التصدير، تشجيع الاستثمار ورأس المال الأجنبي، وإقامة مناطق تجارة حرة[2]. وغيرها من الإجراءات التي هدفت إلى تفعيل وتقوية الاقتصاد التركي.

---

[1]- سمير ذياب سبيتان، **تركيا في عهد رجب طيب اردوغان**، عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2012، ص 54.
[2]- احمد خليل الضبع، الاقتصاد التركي، **السياسة الدولية**، العدد 131، جانفي 1998، ص 205.

ويستمد الاقتصاد التركي قوته وحيويته وإمكانياته المستقبلية، من عوامل عدة أبرزها:

1- كون تركيا تحتل المرتبة السادسة على المستوى الأوروبي في المجال الاقتصادي.

2- استطاعت تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية أن تسجل نموا جعلها تحتل ثاني اكبر دولة في العالم بنمو مقداره 11.5% كما استطاعت أن تحافظ على متوسط نمو خلال الفترة من عام 2002م وحتى عام 2008م في حدود 6% وهذا معدل نمو جيد خاصة انه تزامن مع الأزمة المالية العالمية التي بدأت تداعياتها منذ عام 2006م، والتي قادت إلى حالات هبوط حاد في نمو العديد من دول العالم الصناعي.

3- تظهر الخطط التنموية والاقتصادية لتركيا تطلعه إلى تحقيق صادرات تصل إلى 500 مليار دولار وكذلك إيرادات تصل أيضا إلى مقدار 500 مليار دولار، كما تخطط لتحتل موقع احد دول العشر الأولى اقتصاديا على مستوى العالم.

4- إجمالي الناتج المحلي تزايد بأكثر من ثلاثة أضعاف ليصل إلى 786 مليار دولار أمريكي في عام 2012م بعد أن كان 231 مليار دولار أمريكي في عام 2002م، كما ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى 10504 دولاراً أمريكياً عن مستواه السابق البالغ 3500 دولار أمريكي في نفس الفترة[1].

5- تحتل تركيا المركز الأول في أوروبا في مجال صناعة النسيج.

6- الوصول إلى المرتبة الثالثة في العالم في تصنيع أجهزة التلفاز، والثالثة في العالم في تصنيع الحافلات.

7- وصلت صناعة تركيا من السيارات إلى حد أن من بين كل ألف سيارة تصنع في العالم فان 15 سيارة صنعت في تركيا.

8- تصاعد حجم التجارة الخارجية لتركيا لتبلغ نسبة نمو قاربت 37%.

9- تضاعفت أربع صادرات تركيا من 36 مليار دولار عام 2002م لتصل عام 2008م إلى 132 مليار دولار.

[1]- لمحة عن تركيا "حقائق وأرقام- التوقعات الاقتصادية"، 2015/02/15، من موقع:

http://www.invest.gov.tr/ar-SA/turkey/fatsandfigures/Pages/RedirectPage.aspx

ب- **مقدرات القوة الاقتصادية لإيران:**

يعتبر الاقتصاد الإيراني من ابرز الاقتصاديات التي تشهد ثباتا ايجابيا في العالم_ رغم العقوبات الاقتصادية الدولية المسلطة على إيران من الدول الكبرى منذ عدة سنوات، وذلك لتنوع مواردها الاقتصادية، رغم اعتمادها على عائدات النفط بشكل متوازن.

يبلغ الناتج القومي لإيران 482.445 مليار دولار، ويصل الدخل الفردي 6500 دولار[1] وفقا لإحصائيات 2012، هذا ما جعل الاقتصاد الإيراني في حالة استقرار بالمقارنة مع دول أخرى لم تتعرض للعقوبات الاقتصادية وتعتمد على الموارد النفطية على غرار المملكة العربية السعودية.

ليس غريبا أن تعزز إيران مكانتها الإستراتيجية بفعل اقتصادي، خاصة بعد التغير الشامل الذي نال النظام الاقتصادي الإيراني عن طريق قطع الروابط العضوية لتبعية الاقتصاد الإيراني للنظم الغربي، وإلغاء النظام المصرفي الموجود، وتحرير العملة الإيرانية من ارتباطها بالدولار الأمريكي، وإعادة دمج البترول إنتاجا بالاقتصاد الإيراني، من خلال تغير بنية الصادرات وإعادة توزيع الأنشطة.

على الرغم من التعطيل الذي أصاب هذا المسعى جراء الحرب العراقية، فان الوضع الاقتصادي لإيران قد تعرض لانتكاسات خلال فترة الثمانينيات، وخاصة القطاعات غير النفطية، منها هروب رؤوس الأموال وهجرة العديد من المهارات، بالإضافة إلى الدمار الذي لحق المنشآت الاقتصادية، كما انخفاض أسعار النفط أدى إلى تقليص الناتج المحلي[2].

فيما يخص المصادر الطبيعية في إيران، فهي متوفرة ومتنوعة، لكن يغلب عليها على المستوى الصناعي طابع الصناعات الإستراتيجية خاصة البترول والغاز، وعلى الرغم من ذلك، تبقى فاعلا مهما في اقتصاديات الهيدروكربونية، في حين أنها تمتلك اكبر احتياطي عالمي للنفط الخام بعد السعودية، واكبر احتياطي للغاز بعد روسيا، ولكن رغم هذا بقي الإنتاج النفطي هو العامل الحاسم في الاقتصاد الإيراني، الذي تأثر كثيرا بتقلبات أسعاره، فإيران تمكنت من زيادة قدرتها الإنتاجية النفطية، بعد تمكنها من إصلاح المنشآت

[1]- هادي زعرور، **توازن الرعب: القوى العسكرية العالمية(أمريكا، روسيا، إيران، الكيان الصهيوني، حزب الله، كوريا الشمالية)**، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2013، ص 104.
[2]- حسين العلكيم، العلاقات العربية الخليجية مع إيران، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 138، أكتوبر 1999، ص 127.

النفطية[1]. فحسب تقرير لشركة بريتش بتروليوم بلغ متوسط الإنتاج النفطي الإيراني أكثر من 4.3 مليون برميل يوميا في عام 2008م أي 5.3% من الإنتاج العالمي، وتدر عائدات تصل إلى حوالي 30 مليار دولار سنويا، ومن شان ارتفاع أسعار النفط المساهمة في حل التحديات الاقتصادية التي تواجه البلاد[2]. كما أن إيران وفقا لإحصاء وكالة معلومات الطاقة أجرته عام 2009م هي ثالث اكبر احتياطي النفط في العالم بعد السعودية وكندا.

وبلغ إنتاجها النفطي عام 2012م ب 3.576 مليون برميل، وبلغت صادرات النفط 2.537 مليون برميل يومياً.

وتمثل العائدات النفطية حوالي 60% من دخل الحكومة و 30% من إجمالي الناتج المحلي[3]، تستهلك إيران 40% من إنتاجها النفطي، وتتراجع صادراتها النفطية بنسبة 10% سنويا فإيران لم تتمكن من إنتاج حصتها المقررة في الأوبك نظرا لعدم توفر الأموال للاستثمار في مجال صيانة الحقول، وقد تتفاقم هذه المشكلة مستقبلاً[4]، واهم الدول المستوردة للخام الإيراني هي الصين 550 ألف برميل تليها اليابان بـــ 327 ألف ثم الهند ثم كوريا الجنوبية 228 ألف برميل يومياً[5].

لذلك تملك إيران مقدرات اقتصادية هائلة تؤهلها للعب دور إقليمي كبير بسبب العوائد النفطية وما يوفره اقتصادها الضخم من آليات اقتصادية لسياستها الخارجية، كما انه دافع لباقي الآليات الأخرى، لكن الملاحظ هو تراجع الاقتصاد الإيراني بسبب العقوبات، وبسبب طريقة تسيير الاقتصاد المعتمدة على عرقلة الاستثمار الخارجي واحتكار الدولة لقطاعات كثيرة، وهو ما انعكس على الاقتصاد الكلي وكان له اثر على الناتج المحلي، ومن المؤكد انه سيضعف السياسة الخارجية الإيرانية بفعل قوة تأثير المحدد الاقتصادي على سلوك أي دولة خارجيا.

[1]- طلال عتريسي، جيوبوليتيك إيران، **مجلة الشرق الأوسط**، العدد 84، جوان 1999، ص 4.

[2]- هادي زعرور، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[3]- وليد عبد الحي، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، المرجع السابق الذكر، ص 96.

[4]- وليد عبد الحي، نفس المرجع ، ص 98.

[5]- عصام عقل، آسيا تعتمد على السعودية لتعويض النفط الإيراني، **صحيفة الاقتصاد**، العدد 6709، 2012/02/23.

2- المقومات العسكرية:

أ- المقومات العسكرية التركية:

إن القدرة العسكرية هي إحدى المؤشرات الأساسية للقوة الكامنة للدولة زمن السلم، وأهم مظهر يعكس القوة الحقيقية للدولة زمن الحرب. إن القدرة العسكرية لبلد ما، كمقياس يستطيع التكيف مع الأوضاع المتغيرة، تتحد بالقرارات الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية وما ينتج عن هذه القرارات من توجهات وتطبيقات. وتؤثر المقاييس الأمنية للدولة إلى حد كبير على كيفية استخدام مصادرها الاقتصادية ونقلها، وتحديد اتجاه سير علاقاتها الدبلوماسية السياسية[1].

تتوفر تركيا على ثاني جيش في حلف الشمال الأطلسي (**NATO**) بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر الجيش التركي من أقوي الجيوش حجما وكفاءة، وقدرت القوة العددية للقوات المسلحة التركية الإجمالية عام 2008م ب 850000 جندي[2].

فبعد أن حسمت تركيا توجهها السياسي نحو الغرب، عمدت إلى تطوير قدراتها العسكرية وتحديث معداتها القتالية، لكي تكون في مستوى القدرات العسكرية، التي تتمتع بها قوات بعض دول الناتو. ويتأتى هذا المسعى التركي من عدة دوافع، تتعلق بانشغالاتها الأمنية، التي فرضها القرب الجغرافي من الاتحاد السوفيتي (سابقا)، ورغبتها في أن تكون في مستوى المسؤولية، كحارس للجناح الجنوبي للناتو، بالإضافة إلى تقوية موقفها اتجاه أعدائها التقليديين: اليونان، العراق، سوريا،...الخ، كما لا يمكن التغاضي عن طموحها في أن تصبح قوة إقليمية كبرى، وما لتدعيم قوتها العسكرية من ضرورة في تحقيق هذا الطموح[3].

---

[1]- احمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي**، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ط2، 2011، ص 48.

[2]- جميل عقيقي، **القوة العسكرية التركية في ظل الدور الإقليمي الجديد**، الأهرام، الطبعة الدولية، 2015/10/04، من موقع:

http://www.digital.ahram.org.eg/makalat.aspx?aid=190

[3]- إيمان دني، **الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، المرجع السابق الذكره، ص 80،81.

كما يمكن عرض القدرات العسكرية التركية كما يلي:

1- القوات البرية:

تملك إيران ما يقارب 17 لواء مدرعاً تضم حوالي 4205 دبابة قتال رئيسية. و650 عربة مشاة مدرعة، و3643 ناقلة جند مدرعة، و2883 قطعة مدفعية، و5813 مدفع هاون. أما معدات الدفاع الجوي تملك حوالي 1664 مدفع جو، و897 صاروخ ارض- جو، و299 حوامة معاونة وهجومية منها (كوبرا، وبلاك هوك)، وعدد من الطائرات بدون طيار.

2- القوات البحرية:

تضم القوات البحرية التركية 55.000 فرد، و378.700 احتياطي، و13 غواصة، و55 زورق دورية مقاتل، وسفينة زرع ألغام واحدة، و25 كاسحة ألغام، و8 سفن برمائية، و27 سفينة ومهام أخرى، و16 حوامة مقاتلة معاونة بحرية، و3 حوامات مضادة للغواصات، و7 طائرات تدريب، و3100 جندي ماريتر.

3- القوات الجوية:

أما القوات الجوية فتتكون من: 65.000 فرد، و445 طائرة مقاتلة، و223 طائرة، و40 حوامة.[1] وانطلاقاً من الموقع الذي تحتله تركيا في التفكير الغربي- بوصفها إحدى ركائز مشاريعها الإستراتيجية في أكثر من منطقة في العالم- سعى الغرب إلى تطوير القدرة العسكرية التركية، والمشاركة في تخطيط مشاريعها الدفاعية والإستراتيجية. إذ تعد تركيا ثالث اكبر المتلقين للمساعدات العسكرية الأمريكية، إذ بلغت قيمتها حوالي 708 مليار دولار خلال العقد الأخير، وهي أيضا خامس زبون للسلاح الأمريكي بعد (السعودية، مصر، تايوان واليابان)، وقفزت مشترياتها إلى 7 مليارات دولار في الفترة بين 1984 إلى 1994م.[2]

[1]- جميل عقيقي، **القوة العسكرية التركية في ظل الدور الإقليمي الجديد**، المرجع السابق الذكر. .digital.ahram.org.eg/makalat.aspx?aid=190

[2]- إريك رولو، **تركيا ما بعد أتاتورك**، ترجمة: بدر الرفاعي، الثقافة العالمية، العدد 79، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، نوفمبر 1996، ص 172.

ب–المقومات العسكرية الإيرانية:

تتألف قوات إيران المسلحة من عنصرين أساسيين: الجيش الوطني التقليدي **Artech** المكلف بالدفاع عن الوطن، وحراس الثورة الإسلامية (**سيباه باسدران**) المكلفة بحماية "النظام الإسلامي" من عدو الداخل والخارج.

- **الجيش النظامي** (**Artech**): وتشمل القوات المسلحة الرئيسية في الجيش، القوات البرية، والقوات الجوية، وقوات الدفاع الجوي. والمكلفة بالدفاع عن الدولة وحدودها، في مواجهة أي تهديدات خارجية.
- **الحرس الثوري الإسلامي** (**الباسدران**): مسئول عن حماية نظام الحكم الديني، والدفاع عن الثورة الخمينية، ويتكون من وحدات مشاة محملة على مركبات موزعة على المحافظات الإيرانية، ويوجد ضمنه فيلق القدس، المسئول عن العمليات الخارجية في الدول الأخرى[1].
- **القوة الصاروخية:** تعتمد الإستراتيجية العسكرية لإيران على القدرة الصاروخية بشكل كبير لذلك تعمل على تطويرها باستمرار من اجل سد العجز في القوات الجوية، وتقع مسئولية سلاح الصواريخ وبرنامج تطويره على عاتق الحرس الثوري.

وقد تطورت الترسانة الصاروخية الإيرانية لتشمل حاليا صواريخ شهاب –1 مداها (285– 330) وشهاب –2 (500– 700كم) وشهاب –3 (1000– 1300كم) وزلزال 3 (1500كم) وشهاب –4 (1800– 2000) وشهاب –5 (قد يصل مداه إلى 4000كم) وشهاب –6 قد يصل مداه إلى 10 آلاف كم[2].

كما يوضح الشكل التالي مدى القدرات الصاروخية لإيران، حيث يلاحظ امتدادها لمناطق إستراتيجية عديدة، بفعل الموقع الجيواستراتيجي الهام، وهذا التأثير يمكن أن يصعب من أي تدخل عسكري ضد إيران.

[1] - James Hacke, **the military balance. (N. P) : llss_ 2010.p 253.**

[2]- عصام نايل المجالي، **تأثير التسلح على الأمن الخليجي**، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص 70.

الشكل رقم (01): مدى القدرات الصاروخية الإيرانية الحالية والمحتملة

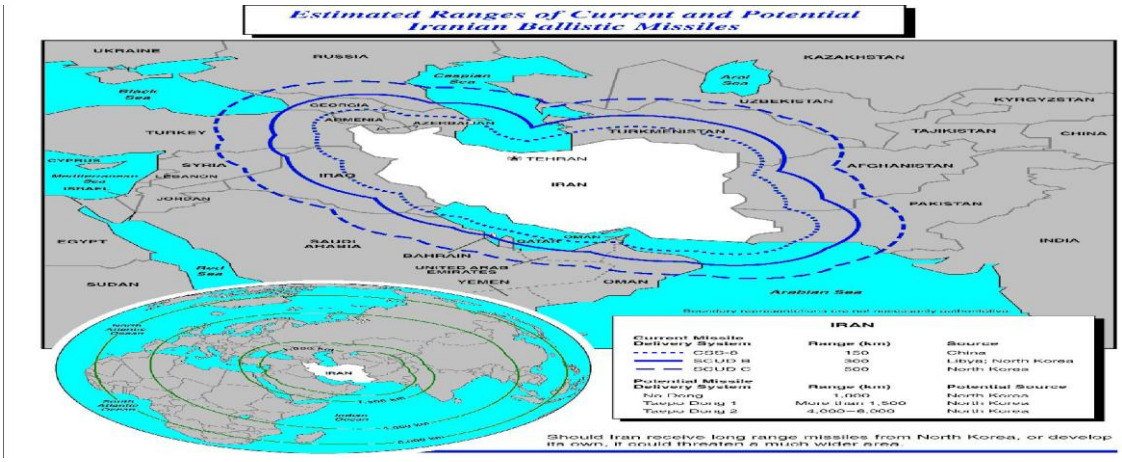

المصدر: http://www.globalsecurity.org/wmd/world/iran/missile-ranges.htm

المطلب الثالث: المحددات الإيديولوجية، العقائدية والثقافية

1- المحددات الإيديولوجية:

أ- **بالنسبة لتركيا:** المقصود بالعوامل الإيديولوجية الفلسفة السياسية للنظام في إيران وتركيا، حيث يعتبر مجلس الأمن القومي امتدادا لهيمنة المؤسسة العسكرية باعتباره إلية نص عليها دستور 1982م وهو أعلى هيئة بعد رئيس الدولة، حيث يضم المجلس كل امن: رئيس الوزراء، رئيس الأركان، وزير الداخلية، وقادة الجيش. حيث يتخذ المجلس توصيات هي في حقيقتها قرارات ملزمة واجبة التطبيق، وينص الدستور على إعطاء هذه التوصيات الأولوية في منهاج عمل الدولة والحكومة. إن ثقل دور مجلس الأمن القومي في صنع السياسة العسكرية الأمنية يتضح من تركيبة المجلس الذي يضم صناع القرار في تركيا، ومجلس الأمن القومي يبرز لنا دور الجيش في صياغة السياسة التركية وتوجهاتها. ولقد أشارت النظرية الواقعية[1] لأهمية القوة العسكرية في صياغة السياسات الدولية، وان أي تغير فيها يؤدي إلى بروز مظاهر جديدة على توجهات الدولة، باعتبارها سياسة خارجية تقوم على تعظيم المكاسب وفقا للنموذج العقلاني.

[1]- عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية، 2007، ص 138.

وبالتالي يلعب الجيش دوراً مؤثراً باعتبار أن دور تركيا العالمي يتطلب بالضرورة توفر شرطين أساسيين: احدهما؛ جيش قوي، والآخر؛ إيديولوجية تربط تركيا بالغرب تحول دون ظهور إيديولوجيات وتيارات فكرية تتعارض مع ذلك الدور. ولا شك وان الغرب عمل على دعم المؤسسة العسكرية التركية وتأكيد هيمنتها على المجتمع التركي. ولعل الدور الجديد الذي أراده أوزال تحت شعار **"العثمانية الجديدة"** يعني قيام تركيا بدور حيوي في محيطها الإقليمي ذلك يتطلب من الجيش أن يحافظ على قوته، وهو ما مهد لعلاقات إستراتيجية مع إسرائيل ومزيد من الخضوع للهيمنة الأمريكية، ومع ملاحظة أن تفكك الاتحاد السوفيتي والعدوان الأمريكي على العراق، وضعف النظام السياسي العربي، كل ذلك جعل تركيا اكبر قوة في محيطها الإقليمي، وهو أمر يحتاج إلى خدمة متواصلة من خلال التسلح والتدريب مع جهات أخرى ذات رؤى متشابهة[1].

وطبقا لهذه النظرة، فالجيش يمثل حالة بنيوية مستقرة ذات أهداف حددتها المرجعية الكمالية، وهو القوة المؤثرة والمهيمنة في المجتمع، ويترع إلى الانقلابات حينما يتعاظم خطر الدين. وهو القوة التي منحتها الكمالية ثقتها، فقد نجح في جعل تركيا خارج المخاطر العسكرية لحرب الخليج الثانية، ودعم إقامة علاقات إستراتيجية مع إسرائيل، مما يعني حرص المؤسسة العسكرية على التجاوب مع التطورات الداخلية والخارجية لتركيا[2].

فالجيش التركي له حضور مميز على الصعيد السياسي. وان كان يدعي انه لا يتدخل في السياسة وينفي وجود أي علاقة له مع أي حزب أو أي جماعة سياسية، إلا انه في واقع الحال هو المهيمن والمحدد لسياسات تركيا.

ب- **بالنسبة لإيران:** يتميز النظام السياسي في إيران في نظرة ولي الفقيه* تجاه السياسة الخارجية الإيرانية، ويتوجب علينا دراسة النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية للإمام الخميني، ومن الباحثين الذين تناولوا

[1]- محمود دهام علي، تركيا ما بعد العثمانية الجيش مراكز القوى، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 99، سبتمبر 2000، ص 18.

[2]- نفس المرجع، ص 22.

*برز مصطلح الولي الفقيه بعد الثورة الإيرانية الذي كان متجسدا في الإمام الخميني الذي وضع الإطار النظري الفلسفي للنظام الإسلامي الإيراني .

بالتحليل تدخل رجال الدين ووجهات نظرهم في السياسة الدولية "**شيرين هنتر**" وتقول في كتابها "إيران والعالم الاستمرارية في العقد الثوري":

(Iran and the World in a Revolutionary Decade)، إن محور تفكير الإمام الخميني في السياسة الخارجية لا يقوم على النظرة الإسلامية التقليدية المتأسسة على مفهومي دار السلام ودار الحرب، وإنما على مفهومي المستكبرين والمستضعفين، ووفقاً لهذه النظرة الجديدة لا يتوقف دور الدولة الإسلامية على حماية دار السلام أو الإقليم الإسلامي فحسب، وإنما يشتمل أيضا على المساهمة في توحيد صفوف كل المناوئين للظلم والهيمنة العالمية في العالم الإسلامي[1]. ويقدم لنا الباحث روح الله رمضاني في مجال السياسة الخارجية إطارا نظرياً لفهم الأصول الإيديولوجية السياسية وعلاقاتها بالثقافة الإيرانية، حيث يؤكد لنا أن نظرية الولي الفقيه تتضمن أطر رئيسية في السياسة الدولية[2]:

أولا: الرؤية التحديثية للتهديدات الخارجية غير المقتصرة على خارج حدود العالم الإسلامي.

ثانيا: دمج هذه الرؤية التحديثية في الأدبيات الإسلامية والثقافة الإيرانية حتى يكون هناك رأي عام مؤيد

ثالثا: عالمية السياسة الإسلامية، بمعنى أن هناك ضرورة ملحة لتصدير الثورة إلى كل المناطق التي تعاني من الاضطهاد من طرف القوى الاستعمارية.

إذن، فالنظام السياسي في إيران، له مؤسسات فاعلة في هيكله الرسمي، تتداخل مع السلطات الثلاث للدولة، التشريعية، والتنفيذية والقضائية، بشكل مباشر وغير مباشر، ولها تأثير فعال في عملية اتخاذ القرار وشكله النهائي، وذلك بهدف إحكام قبضة رجال الدين على السلطة بجميع الأشكال، يضاف إلى ذلك كله المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، الذي يعتبر القائد العام للجمهورية الإسلامية ويتمتع بصلاحيات واسعة نابعة من نظرية ولاية الفقيه، لذا فتركيبة النظام السياسي لإيران تتوافق مع التوجهات العامة للدولة وسياستها الإقليمية.

[1]- عبد الله يوسف سهر، دراسة حول السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار، **السياسة الدولية**، العدد 132، أكتوبر 1999، ص 13.
[2]- نفس المرجع، ص 14.

وبصفة عامة يمكننا القول أن الإيديولوجية السياسية لإيران ترتكز على ولاية الفقيه. أما تركيا وان تم اعتماد الحكم المدني في نظامها إلا أن هذا لا ينفي تدخل المؤسسة العسكرية في السياسات العامة لتركيا، ويعود هذا إلى الاختلاف في المرجعية التاريخية والتنشئة المجتمعية وطبيعة الخطاب السياسي في كلا البلدين، والذي يمكن أن يكون أحد العوامل التي تؤثر في طبيعة العلاقات الثنائية من جهة، وفي التوجه السياسي لكل من تركيا وإيران من جهة ثانية.

2- المحددات العقائدية والثقافية:

أ- **بالنسبة لتركيا:** اعتمدت تركيا في سياستها الخارجية على البعد الثقافي والديني، فمن ناحية رأى مؤسس الدولة الحديثة "**أتاتورك**" أن تركيا دولة أوروبية باعتبار قربها الجغرافي من أوروبا، وسعى إلى غرس الثقافة الأوروبية في المجتمع التركي، أما الشعب التركي فله ثقافة عريقة ورثها من الإمبراطورية العثمانية وهي ثقافة إسلامية بالأساس لا يمكن عزلها عن الثقافة الإسلامية في المجتمعات العربية، حيث جمعت تركيا تاريخيا بين الحضارتين الهيلينية والإسلامية[1].

وقد نجحت تركيا في استخدام البعد الثقافي والديني وحتى الحضاري في سياستها الخارجية في عهد حكومة العدالة والتنمية منذ عام 2002م، من خلال مبدئي سياسة الأبعاد المتعددة ومبدأ حوار الحضارات الذين رفع شعارهما الدكتور "احمد داوود أوغلو" منذ توليه لوزارة الخارجية التركية منذ عام 2009م. وقد اعتمد " أوغلو" في ذلك على الإرث التاريخي والروابط الدينية والثقافية العميقة بين الشعب التركي والشعوب المجاورة. وهو ما سمي بالعثمانية الجديدة.

وتكريسا لذلك عملت تركيا على الانفتاح تجاه العوالم الأخرى خاصة العالم العربي السني (99% من الأتراك مسلمين سنة) من خلال البث الفضائي للقنوات التركية الناطقة بالعربية للتعريف بالثقافة التركية كفضائية "تركية"، ونشر المسلسلات التركية المدبلجة إلى العربية التي اخترقت البيوت العربية، ناهيك عن فتح مدارس تركية ومراكز ثقافية في العديد من الدول العربية.

ب- **بالنسبة لإيران:** تعتمد إيران على المحدد الثقافي والديني بشكل أساسي في سياستها الخارجية، من اجل استقطاب الرأي العام العالمي بشكل عام والشعوب العربية بشكل خاص، كما تسعى إيران إلى

[1]- عبد الله تركماني، **محددات السياسة الخارجية التركية**، خاص لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، البينة، 2015/03/16، من موقع:www.dctcrs.org

تصدير الثورة الإسلامية عبر توسيع دائرة المذهب الشيعي خارج إيران ودول الشرق الأوسط وخاصة الخليج العربي والدول المجاورة لها.

كما تعتبر إيران الفارسية قوة حضارية قديمة، فقد كانت أهم القوى الحضارية الموازية للإمبراطورية الرومانية، وشكلت النزعة التوسعية الإيرانية اتجاه الإطراف الإقليمية احد أهم السمات التي ميزت توجهاتها الخارجية، فقد سعت إيران على مدى حضورها التاريخي، إلى إصباغ سياستها الخارجية بالصبغة الإيديولوجية الدينية فبرزت مع قيام الدولة الصفوية، بترسيم المذهب الشيعي المذهب الرسمي لإيران عام 1501م لمواجهة الإمبراطورية العثمانية، سنية المذهب، غير أن سنوات حكم الشاه رجحت الكفة للقومية الفارسية وللحكم العلماني على حساب الحكم الثيوقراطي[1].

كما اعتمدت إيران لنشر ثقافتها في جوارها الإقليمي العربي على وسائل الإعلام- التلفزيون، السينما والانترنت_ حيث سمحت إيران بفتح فضائيات تلفزيونية وإذاعية للتعريف بالمجتمع الإيراني ونشر ثقافته من خلال الأفلام السينمائية، والمسلسلات الإيرانية المدبلجة إلى العربية، فالسينما الإيرانية على سبيل المثال بلغت مصاف العالمية ونالت أفلامها ومخرجوها من داخل إيران وخارجها جوائز عالمية، الأمر نفسه ينطبق على الموسيقى، وعلى جوانب الفن الأخرى من الرسم والنحت والمنمنمات الإيرانية الشهيرة والتي لا تقل أهمية عن التجربة الفنية الغربية[2].

ومن خلال ما تقدم يتضح أن عوامل البيئة الداخلية لكل من تركيا وإيران لها تأثير مباشر على القرار الخارجي لهما؛ ففي ظل الجوار الجغرافي والتقاطع الديموغرافي، والتباين في الموارد، والطابع المصلحي للأهداف الإستراتيجية لكل منهما؛ فإن ذلك كله يؤكد فرضية التقارب والتعاون في العلاقات بين البلدين.

[1]- فاضل رسول، **العراق- إيران: أسباب وأبعاد النزاع**، مصر: المعهد النمساوي للسياسة الدولية، 1996، ص 8.
[2]- طلال عتريسي، **العلاقات الإيرانية_ اللبنانية 1982_2010**، استشراف التحديات الخارجية، سلسلة دراسات مبادرة المساحة المشتركة، 2010، ص 5.

المبحث الثالث: أبعاد العلاقات التركية– الإيرانية.

تكتسب العلاقات التركية_ الإيرانية أهمية قصوى منذ مئات السنين، حيث تتجاوز العلاقات التركية الإيرانية في أبعادها السياسية والإستراتيجية اطر أية علاقات ثنائية بين بلدين. إذ أن تتبع مسار التفاعلات بينهما له ارتباط وثيق بالتفاعلات الأخرى التي تجري في الساحة الإقليمية ولعل ابرز هذه التفاعلات ما حدث بعد احتلال العراق عام 2003م، إذ برزت ملامح التنافس بين الدولتين في أكثر من مكان ومنها في **إقليم الخليج العربي** الذي يمثل منطقة مصالح اقتصادية حيوية وإستراتيجية لكل من تركيا وإيران معاً. فكلتا القوتان في الأساس كانتا في صراع تاريخي وتنافس في مد النفوذ والبحث عن دور إقليمي والسيطرة على المنطقة الإقليمية وذلك بوصفهما قوتان إقليميتان تمتلكان مقومات القوة التي تمكنهما من بسط نفوذهما وتحقيق مصالحهما القومية في المنطقة لا سيما بعد الفراغ الأمني الذي تركه إحتلال العراق في المنطقة مما شكل دافعاً لكلتا الدولتان للتحرك وتوجيه سياستهما الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي والتي تتقاطع أحياناً أو تتفق أحيانا مما يؤثر في مسيرة علاقتهما الثنائية.

المطلب الأول : البعد التاريخي والثقافي

أولا : البعد التاريخي

إن دراسة أي علاقة بين دولتين، يتطلب التركيز وإجراء مسح كامل لكل المتغيرات التي تحيط بهما، وانطلاقا من أن تركيا وإيران تربطهما علاقات تاريخية طويلة الأمد. حيث تميز تاريخ العلاقات بين البلدين قبل تأسيس تركيا الحديثة بالصراع الدموي بين الفرس والأتراك على خلفية التباينات الشيعية– السنية كرافعة إستراتيجية في لعبة الصراع على النفوذ والمصالح بين الطرفين في المنطقة، وحسم الأتراك العثمانيون في ذلك الحين الصراع لمصلحتهم في معركة "غالدرين" عام 1514م، وكسروا بالتالي شوكة الفرس الصفويين بقيادة الشاه "إسماعيل الصفوي" وأزاحوهم عن مسرح المنافسة في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.[1]

[1]- محمد عبد القادر، **تاريخ العلاقات الإيرانية التركية**، 05 مارس 2015، من موقع:

http://www.ahwazstidies.org/main/ind...mid=49flong=AR

أما تاريخهما الحديث، فقد مرت تركيا وإيران بمراحل مماثلة تقريباً، حيث شهد البلدان ثورتين في مطلع القرن الماضي، الأولى أدت إلى إعلان قيام الجمهورية التركية التي أسسها "**مصطفى كمال أتاتورك**" على أنقاض التركة الجغرافية والبشرية للسلطنة العثمانية سنة 1923م،[1] والثانية أدت إلى ظهور الدولة الشاهنشاهية البهلوية على يد الشاه "**رضا البهلوي**"، لتدخل العلاقات التركية الإيرانية مرحلة التهدئة و لم تطرأ عليها أزمات، حيث كان يعتبر شاه إيران أتاتورك مثالا يحتذى به فيما يتعلق بسعيه نحو العلمانية وربط علاقات ودية بالغرب، وهندسته لتركيا بما يتواءم والحداثة الغربية، لتعزيز العلاقات بين البلدين بشكل ملموس ووصلت إلى مرحلة التحالف العسكري بسبب تواجدهما في حلف بغداد 1955م إلى جانب الولايات المتحدة وبريطانيا، والذي تحول فيما بعد إلى مجلس التعاون الاقتصادي الذي يضم دول آسيا الوسطى إلى جانب تركيا وإيران.

وعلى الرغم من أن تركيا وإيران كانت السباقة في الاعتراف بإسرائيل سنة 1949م إلا أن علاقات البلدين وطيدة مع إسرائيل وأمريكا على زمن حكم الشاه في إيران، وكانت كل من أنقرة وطهران جدار صد في مواجهة المد الشيوعي للاتحاد السوفيتي سابقا.

بدا التوتر يجتاح العلاقات بين البلدين على خلفية قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، لان البلدين ينطلقان من نظرتين مختلفتين إلى العالم باسم إيديولوجية إسلامية شيعية نظاما وحكما في إيران، أما تركيا علمانية نظاما وإسلامية سنية حكومة، وهذا التباين حلق نوعا من عدم الثقة بين أنقرة وطهران فهذه الأخيرة حسب رؤية تركيا تحاول تصدير الثورة وتغذية الحركات الإسلامية وخاصة الشيعية منها.

لتتحسن العلاقات بين البلدين خلال فترة ولاية رئيس الوزراء الإسلامي أربكان، الذي قام بزيارة أولى إلى إيران في سبتمبر 1996م، وعلى خلفية الحرب العراقية الإيرانية (1980_ 1988) اعتمدت إيران بشكل كلي على الأراضي التركية تلبية لاحتياجاتها التجارية، الاقتصادية والعسكرية.

واتسمت هذه الفترة بالانكماش في المجال السياسي على خلفية دعم إيران للأحزاب الكردية وقضية الاغتيالات التي طالت بعض الصحافيين الأتراك العلمانيين المنتقدين للسياسات الدينية في عهد الرئيس "هاشمي رافسنجاني"، حيث اتهمت إيران أنقرة بدعم الأحزاب المعارضة لنظام الحكم في إيران، وبعد

[1]- فراقد داود سلمان، العلاقات التركية_ الإيرانية، **مجلة دراسات إيرانية**، العدد 15، 2012، ص 3.

انتخاب "محمد خاتمي" رئيسا لإيران سعى الجانبان إلى القيام بخطوات ملموسة لتمتين هذه العلاقات، فعقد البلدان سلسلة اتفاقيات أمنية للحد من نشاطات المنظمات المناوئة لهما، بالإضافة إلى اتفاقيات اقتصادية.

لتتوج العلاقات التركية_ الإيرانية بزيارة قام بها رئيس الوزراء التركي "طيب رجب أردوغان" إلى إيران في 28 جوان 2004م على رأس وفد وزاري وإعلامي رفيع المستوى، بالإضافة إلى 130 رجل أعمال _ هي أول زيارة له منذ توليه رئاسة الوزراء في مارس 2003م، حيث تطرقت هذه الزيارة إلى العديد من الملفات، وأهمها الملف السياسي خاصة بعد انهيار العراق حيث ولد ذلك فراغا استراتيجيا وسياسيا.

لكن التقارب التركي_ الإيراني يحرج تركيا أمام حلفائها الأمريكيين والأوروبيين ويضعها في مواجهة المجتمع الدولي، الذي يشدد حصاره على طهران لعدم امتثالها للإرادة الدولية التي تطالب بوقف برنامجها النووي وعملية تخصيب اليورانيوم، حيث تحاول تركيا أن تبرز نفسها على أنها جزء من محور الاعتدال، وبالتالي إيجاد دور لأنقرة في المنطقة مرتكزة على البعد القومي واللغوي والثقافي المشترك بينهما وبين دول المنطقة، لذا تلجا إلى التقارب مع إيران الذي تعده خيارا استراتيجيا لزوم الابتزاز السياسي للغرب لإجباره على قبول تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي، ورضوخ أمريكا لشروط تركيا فيما يخص الوضع في العراق عموما والأكراد خصوصا[1].

والملاحظ أن متغير التاريخ لعب دورا في خلق نوع من التصادم أحيانا والتعاون أحيانا أخرى في علاقات البلدين، لكن مجمل ما يحكم العلاقات التركية_ الإيرانية هو وجود مصالح مشتركة، كما عبر عنه أردوغان بقوله: "إننا ننطلق في علاقاتنا مع إيران وفق مصالحنا، ولا تستر علينا مصالح الآخرين"[2].

ثانيا: البعد الثقافي

تشكل الثقافة ذلك المحور الذي رافق العلاقات التركية الإيرانية خلال مراحل هدوئها وتوترها خاصة خلال قيام الثورة الإسلامية في إيران، حيث وصل صداها إلى تركيا عبر كتابات المفكر "علي

[1]- محمد عزب العرب، العلاقات الإيرانية_ التركية: الدوافع والمنافع، **مختارات إيرانية**، العدد 51، أكتوبر 2004، من موقع: http://www.albainah.net/index.asps

[2]- محمد عبد القادر، **تاريخ العلاقات التركية_الإيرانية، المرجع** السابق الذكر.
http://www.ahwazstidies.org/main/ind...mid=49flong=AR

شريعتي"، وأفكار "مهدي بارزوكان"* والمفكر الإسلامي "عبد الكريم سروش"، وقد تم إنشاء حوالي 11 فرعا لتدريس اللغة والأدب الفارسين في الجامعات التركية، في مقابل ذلك افتتح الرئيس التركي "نجدت سيزار" فرعا للغة والأدب التركيين في طهران. وقد تم الإعلان بان عام 2009م هو العام الثقافي المشترك بين البلدين.

وخلال زيارة الرئيس الإيراني "احمد نجاد" إلى أنقرة، استخدم لغة التشارك التي ظهرت في نظرته التاريخية لعلاقات البلدين، حيث قال: "تشترك كل من الأمة التركية والإيرانية في البناء الحضاري للمنطقة". وبالتالي تأكيده على الثقافة والحضارة المشتركة بين البلدين وتوظيفه للدبلوماسية الثقافية في جوانب عملية.[1]

وهو ما يرجح أن كلا من تركيا وإيران تؤكدان على الدين والتاريخ المشترك مع دول الجوار كأساس للتواصل والحوار.

المطلب الثاني : البعد الاقتصادي

يمثل الاقتصاد الأساس الذي ترتكز عليه أي دولة، وقد أكد منذ القدم على أهميته في بناء جسور التواصل بين الشعوب، حيث لا يكف أن تدير الدولة شؤونها الاقتصادية بالموارد الموجودة داخل ترابها الوطني فقط، وإنما يستدعي ذلك ضرورة البحث عن موارد أخرى لتطوير اقتصادها الوطني، وفي نفس الوقت البحث عن أسواق لبيع منتجاتها المحلية.

إذ يشكل هيكل التجارة الخارجية لكل من تركيا وإيران عاملا مهما في تحديد فرص توسيع العلاقات بين البلدين، لأنه كلما كان هناك توافق بين صادرات وواردات إيران من جهة، وبين واردات وصادرات تركيا من جهة أخرى، فان إمكانية زيادة الصادرات الإيرانية لتركيا وزيادة الواردات منها تتزايد في نطاق حجم التوافق المتحقق في هيكل التجارة الخارجية بين الدولتين، كذلك فان الجوار الجغرافي المباشر بين تركيا وإيران ترتب عليه انخفاض نفقات النقل والتامين على حركة السلع والأفراد بينهما. كما شكل مجال الطاقة حافزا مهما في تحسين العلاقات التركية الإيرانية، فإيران تأتي في المرتبة الثانية بعد روسيا في إمداد تركيا بالغاز الطبيعي، ففي فيفري 2007م وافقت تركيا وإيران على إبرام اتفاقيتي الطاقة جديدتين

* أول رئيس وزراء بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران .
[1]- محمد عزب العرب، المرجع السابق الذكر. http://www.albainah.net/index.asps

يسمح بموجبها لشركة بيتر وليوم كورويوريتشن التركية بالتنقيب عن النفط والغاز في إيران، فيما تسمح الثانية بنقل الغاز من تركمانستان إلى تركيا وأوروبا عبر أنابيب نفط تمر بإيران[1].

ومنذ تسلم حزب العدالة والتنمية لمقاليد السلطة في نوفمبر 2002م، شهدت علاقات تركيا الاقتصادية بإيران توسعا كبيرا في مجال الغاز، حيث بلغت في 2006م قيمة التبادل التجاري الثنائي بين البلدين 6.7 مليار دولار أي بزيادة نسبتها 52.5% عن سنة 2005م، وبالتالي تخطى التبادل التجاري المسجل في 2001م الذي قيمته 1.2 مليار دولار. وهي صادرات مرشحة للارتفاع في السنوات القادمة، خاصة وان إيران تعد من الدول القليلة التي سيستمر مخزونها النفطي صامدا لنحو سبعة عقود قادمة عند نفس مستوى الإنتاج والصادرات الإيرانية الراهنة. أما بالنسبة للواردات الإيرانية من تركيا تعتبر إيران مستوردا كبيرا للقمح والشعير.[2]

ويشكل السياح الإيرانيون والمنتوجات التركية المصدرة لإيران من المصادر المهمة لإيرادات الحكومة التركية، فقد زار تركيا عام 2001م نحو نصف مليون سائح إيراني، ناهيك عن الاستثمارات الإيرانية في تركيا التي تبلغ قيمتها ملايين الدولارات.

وفي اجتماع مجلس الأعمال التركي الإيراني بحضور الرئيس الإيراني "احمد نجاد"، استمع إلى شكايات المستثمرين وطلباتهم ووعدهم بتقديم كافة الحلول والتسهيلات لهم في هذا المجال، كما تم الحديث في هذا اللقاء عن إمكانية أن تكون الليرة التركية من بين العملات المتداولة في إيران، خاصة وان حجم التبادل التجاري بين البلدين قد وصل خلال الأربع سنوات الأخيرة إلى 20 مليار دولار. وخلال زيارة "أردوغان" إلى إيران انعقدت الدورة الثامن عشر للجنة الإيرانية التركية المشتركة للشؤون الاقتصادية والتجارية، وتم في ختامها توقيع مذكرة تفاهم لتوسيع التعاون الاقتصادي.

وبناء على ذلك، فان العلاقات التجارية بين تركيا وإيران هي علاقات ضرورية، بمعنى أنها قائمة على الضرورة التي جعلت تركيا تفضل الغاز الطبيعي الإيراني الأقرب والأقل تكلفة، والتي يمكن أن تتوسع بشكل كبير لو توافرت إرادة سياسية لاستغلال الفرص القائمة، وأيضا لو تم وضع إطار تفصيلي للعلاقات

[1]- عمر تشبينار، **سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة**، بيروت: مؤسسة أوراق كارينغي، 2008، ص 26، من موقع: http://www.annidaa.org/modules/news/article.php?storyid

[2]- نفس المرجع، ص 27.

الاقتصادية بين البلدين مثل إقامة منطقة تجارة حرة، وفي هذا الإطار أكد النائب الأول للرئيس الإيراني "محمد رضا عارف" بقوله: "إن إقامة منطقة تجارة حرة بين كل من تركيا وإيران من شأنها أن تسهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين"[1].

ويبدو أن النمو في التبادل التجاري الثنائي بين تركيا وإيران هو جزء من إستراتيجية حزب العدالة والتنمية لمحاولة تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الإسلامية الأخرى.

المطلب الثالث : البعد الأمني للعلاقات التركية – الإيرانية

لم تقتصر علاقات البلدين على الجانب الاقتصادي، فقد شرع البلدان في التركيز على الجانب الأمني بحكم الجوار الجغرافي، وبالتالي مواجهة التهديدات المشتركة من الأقلية الكردية، حيث أخذت على محمل الجد النزعة الانفصالية للأكراد في شمال العراق تطالب بالحكم الذاتي، وباعتبار أن تركيا وإيران تضم أقلية كردية على أراضيهما، فقد اتفق الطرفان التركي_ الإيراني على التنسيق في المجال الأمني لمواجهة الحركة الانفصالية الكردية القابعة في المثلث الحدودي التركي الإيراني العراقي في إطار اللجنة العليا للتعاون التي تأسست عام 1998م والتي توجب بالتعاون الإستخباراتي ضد حزب العمال الكردستاني[2].

وفي 2004م وقعت أنقرة وطهران اتفاقا تعاونيا صنف بموجبه حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية، واستنادا إلى التقارير الإستخباراتية التركية الإيرانية إقترح كبير المفاوضين في الملف النووي الإيراني "علي لاريجاني" انضمام تركيا إلى إيران وسوريا لتأسيس تعاون امني ثلاثي ضد الانفصاليين الأكراد.

إلى جانب هذا، توصلت طهران وأنقرة إلى اتفاق بشان مكافحة الجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين غير الشرعيين والمخدرات وضبط الأمن على الحدود التركية الإيرانية[3].

---

[1]- **تنامي العلاقات التركية_ الإيرانية هل يدفع أنقرة لنهج أكثر تشددا؟**، 11 أكتوبر 2009، من موقع:

http://www.albainah.net/index.aspx?function=ttem=43868long

[2]- عمر تشبينار، المرجع السابق الذكر، ص 25.

[3]- برهان كورا غلو، **تداعيات زيارة الرئيس الإيراني احمد نجاد الأولى لتركيا**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، 2008، من موقع:**http://www.aljazeera.netLmritems/strams/2008/9/2**

الخلاصة

في الأخير ومن خلال دراستنا لأهمية منطقة الخليج العربي نجد أنها تعد واحد من أهم المناطق الإستراتيجية على مستور العالم باعتبارها مصدر للنفط، ومنطقة عبور للتجارة الدولية بين القارات، مما جعل منها محط أنظار العالم وهدفا مباشرا للقوى الكبرى (الصين والولايات المتحدة)، والقوى الإقليمية خاصة (تركيا وإيران). كما جعلها مسرحا لتحولات كبرى ومتسارعة.

فالأحداث المتسارعة التي ميزت منطقة الخليج في الأربع عقود الأخيرة، أتاحت الفرصة لكل من تركيا وإيران لبسط نفوذهما والبحث عن دور إقليمي في المنطقة وذلك بما يتلاءم مع الأدوار التي يسعى كل منهما إلى تحقيقها.

وبعد دراسة محددات وأبعاد صناعة القرار الخارجي لكل من تركيا وإيران نجد أن كلا البلدين يشتركان في العديد من الجوانب التي تفرض عليهما انتهاج سياسة تعاونية، خاصة على مستوى الموقع الجيوستراتيجي والإرث الثقافي والحضاري المشترك في المنطقة مما أدى إلى تعاون اقتصادي في مجال الطاقة والزراعة، وتعتبر

زيارة الرئيس التركي "طيب رجب أردوغان" أحد أهم بوادر التقارب بين البلدين. لكن هذا التعاون لم يبرز بشكل كبير ليصل إلى إقامة حلف استراتيجي بينهما وذلك لعدة أسباب من بينها محاولة كل من تركيا وإيران السيطرة والبروز كقوة إقليمية بعد سقوط العراق 2003م، مما نتج عنه فراغ سياسي خاصة على المستوى العربي وبالأخص منطقة الخليج العربي، أما على الصعيد الأمني نجد أن هناك تخوف تركي من الملف النووي الإيراني ومن أن تصبح إيران قوة نووية لا تستطيع تركيا مواجهتها، كما أن هناك تخوف إيراني من تركيا وذلك لطبيعة علاقاتها مع إسرائيل على الصعيد العسكري.

وعليه نخلص أن الأساس المحرك للعلاقات التركية الإيرانية هو المصلحة، فكل دولة تسعى لتحقيق دور إقليمي فعال محاولة الهيمنة بإقصاء الطرف الأخر، بهذا نجد أن هناك إتباع لسياسة تعاونية تنافسية في نفس الوقت بين كل من تركيا وإيران.